النظام المالي الجبائي عند المرابطين وأثره السياسي

نظام القبالات نموذجا

أ/ طويلب عبد القادر، جامعة تيارت

تتجه الدراسات الحديثة في التاريخ الاسلامي خاصة، إلى الجانب الاقتصادي و الاجتماعي، بعيدا عن التاريخ السياسي و تاريخ الحكام في العالم الاسلامي عبر مختلف العصور. و من بين هذه الحقب التاريخية التي تحتاج إلى الدراسة الاقتصادية و الاجتماعية، و التي هي مجال بكر لمثل هذه الدراسات، حقبة دولة المرابطين بالمغرب والأندلس. هذه الدولة التي تأسست بالمغرب الإسلامي، و كان لها دور بارز بالمنطقة في جميع المجالات، السياسية والاقتصادية و الاجتماعية. و امتد نفوذها حتى الأندلس فأثرت فيه كما تأثرت به. و في هذا البحث، أحاول التطرق إلى جانب من الجوانب الأساسية في بناء الدولة، و هو النظام الاقتصادي، خاصة جانب الموارد التي اعتمدت عليها في الحصول على الأموال لبيت المال أو خزانتها العامة، و بالتحديد نظامها الجبائي، و كمورد لذلك، **القبالات** أساسا. وعليه، كيف كان نظام **القبالات** عند المرابطين ؟

و للإجابة على هذا السؤال لابد من تتبع مراحل تطور القبالات من نشأة الدولة المرابطية إلى سقوطها، من خلال تتبع سياسة قائدهما الروحي عبد الله بن ياسين ، و أميرها يوسف بن تاشفين مؤسس الدولة و خليفته علي بن يوسف بن تاشفين .

1 ـ السياسة المالية لدولة المرابطين في عهد عبد الله بن ياسين:

يعتبر الفقيه عبد الله بن ياسين المؤسس للدولة المرابطية و قائدها الروحي في بداية نشأتها. و بما أن التأسيس كان على المبدأ الديني و الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ، فإن عبد الله بن ياسين بعد خروجه بالملثمين من رباطه للغزو، بين الهدف من هذا الخروج و هو القضاء على الضلالات المنتشرة بين القبائل البربرية من صنهاجة وغيرها في الجنوب و كذلك في الشمال في سجلماسة و فاس .. ، و الجهل بأحكام الدين، وبالاضافة إلى ذلك فإنه بيّن الأساس و المبدأ المالي الذي تقوم عليه هذه الدولة و دعوتها في جبايتها للأموال، وهو الإلتزام بمبدأ الشرع : أي لا يحصلون من الأموال إلا ما أوجبه كتاب الله و سنة رسوله و ما ورد فيهما من أحكام بشأن الأموال، و لهذا عندما افتتح عبد الله بن ياسين سجلماسة، غير المنكرات، و ألغى كل المغارم والرسوم و الضرائب التي لم يرد بها نص من كتاب أو سنة [1] و يؤكد هذا الكلام ما أورده ابن أبي زرع عن عبد الله بن ياسين حيث يقول:« و **أزال المكوس وأسقط المغارم**، و ترك ما أوجب الكتاب و السنة تركه...»[2] و كذلك ابن خلدون نجده يذكر نفس الخبر و التأكيد على السياسة التي تبناها عبد الله بن ياسين في جباية الأموال فيقول : « و قصدوا سجلماسة فدخلوها غلابا و قتلوا من كان بها من أهل مغراوة، و أصلحوا من أحوالها و غيروا المنكرات ، **و أسقطوا المغارم والمكوس**، واقتضوا الصدقات..»[3] فكان خير قدوة يحتذى به المرابطين في سياسة الدولة، و لم يكتف بذلك بل نجده يقسم الأسلاب فيئا بين جنود الرابطين، وهو في السوس يسقط المغارم

و لا يجبي إلا زكاة المال و خراج الأرض، وبالتالي يؤلف القلوب، و يهيئ بداية مضمونة لإمبراطورية الصحراء الناشئة.[4]

و هذه السياسة المالية التي اتبعها عبد الله بن ياسين جاءت نتيجة الأوضاع التي كانت سائدة ببلاد المغرب قبل قيام دولة المرابطين، من جور الحكام و عسفهم، وتنكبهم عن الطريق السوي و إثقالهم على الرعية بقصد ابتزاز أموالهم، مما جعل الناس تزهد فيهم و تتطلع إلى من يخلصها مما تعانيه من ظلم و اضطهاد، و قد تفنن ولاة الأمر في فرض هذه المغارم، فمن مكوس إلى معونة إلى قبالات إلى تقسيط، بل أمعنوا في ظلمهم و بغيهم، فجبوا الخراج من الأرض التي أسلم أهلها، فتركت على أن يدفعوا ضريبة العشر، ومن الأرض التي وزعت على الفاتحين على شرط أن تعفى من الخراج اكتفاء بالعشر. هذه الظروف هي التي دفعت عبد الله بن ياسين إلى رفع هذه المظالم و إعفاء الناس من هذه الضرائب الجائرة، ويزيح عنهم ما كانوا ينوءون به من ضرائب ظالمة جائرة.[5]

و كانت لهذه السياسة التي انتهجها عبد الله بن ياسين و الإصلاحات التي قام بها، أثرها الطيب في تاريخ المرابطين، إذ أخذ سكان المغرب يتطلعون إلى هذه القوة الناشئة، لإنقاذهم مما هم فيه من جور و عسف، فتعاطفوا مع المرابطين واستقبلوهم بالترحاب، كما سارعوا إلى الانضمام إلى صفوف قوات جند الملثمين.[6]

و كانت تعتمد خزانة الدولة في هذه الفترة على الموارد التي أقرها الكتاب والسنة في نظامه المالي من زكاة، وغنائم و فَيْءٍ بالإضافة إلى العشر من أهل الذمة الذين يتاجرون في بلاد المسلمين، و الجزية و هي الضريبة على الرؤوس تفرض على أهل الكتاب الذين يعيشون في بلاد الإسلام. و طهر بيت المال من الضرائب غير الشرعية من جبايات و مغارم.[7] كان هذا هو مذهب عبد الله ابن ياسين الذي أنشأه و استند عليه في إقامة دعوته المرابطية مستمدا أحكامها من الشريعة الإسلامية ملتزما بمذهب الإمام مالك و رواياته، خاصة فيما يتعلق بجباية الأموال.[8]

2 ـ السياسة المالية للمرابطين في عهد الأمير يوسف بن تاشفين:

تولى يوسف بن تاشفين إمارة الدولة المرابطية بعد أن تنازل له ابن عمه أبو بكر عنها. و سار إلى الجنوب ليواصل عملية الفتح في السودان الغربي و نشر الإسلام بين أهلها، بعدما تأكد أن لا جدوى من منازعة يوسف على الإمارة بعدما رأى منه الحرص عليها. كما أنه كان أقدر على المهمة التي أوكلها إليه، و هي إقامة دعائم الدولة المرابطية، حتى أن يوسف ابن تاشفين يعتبر المؤسس الحقيق للدولة بعد أن وسع رقعتها، و وطد أركان سلطته، و دانت له أرض المغرب جله، و امتد سلطانه إلى الأندلس الذي أعاد له توازنه بعد حرب الاسترداد التي شنها القشتاليون بقيادة ألفونسوا المحارب إلى حين، خاصة بعد معركة الزلاقة سنة479هـ.

أما سياسة ابن تاشفين فكانت إقامة دعائم الدولة الجديدة و تنظيم أمورها في جميع المجالات، سياسيا واقتصاديا، وخاصة جانب الموارد المالية لبيت المال وكيفية الحصول على المال وجبايته و جمعه، فكيف كانت هذه السياسة و ما هي أبرز سماتها في العدوتين المغرب والأندلس ؟

إن أول ما بدأ به الأمير يوسف بن تاشفين في بداية فترة حكمه، هو إقامة تراتيب الدولة و نظمها، فلقد بدأ بإنشاء الدواوين، أي ديوان الرسائل أو ديوان الإنشاء، وثنى بديوان الجند، بمعنى تحويل العساكر المتطوعة إلى

جند منظم، تسجل أسماؤهم في قوائم أصحاب الرواتب الشهرية المنتظمة.[9] و إذا كان النص السابق الذي يورده ابن عذارى لا يشير إلى ديوان المال و الخراج، فإن النص على طاعة البلاد له تعني الخضوع للنظام الضرائبي الذي هو من أعمال السيادة بالنسبة للدولة، و ذلك بفضل الجيش الذي نظمه و أعده لمهمة الفتوح وبسط النفوذ المرابطي في المنطقة، على القبائل و البلدان، الأمر الذي يعني إقرار السلام المرابطي في تلك البلاد، و قبولهم دفع الضرائب المقررة. وهذا ما يميز عادة دولة أهل الحضر المستقرين عن دولة أهل البادية من الرعاة الرحل.[10]

و كان ابن تاشفين متأثرا بالسياسة التي سلكها سلفه الفقيه عبد الله بن ياسين، الزعيم الروحي للمرابطين، الذي رسم الخطوط العريضة للسياسة المالية للدولة. لذا نجد الأمير يوسف ابن تاشفين لا يحيد عنها في بداية أمره، ويلتزم بتحصيل ما تجيزه الشريعة من الفروض من زكاة و عشور وأخماس الغنائم وجزية أهل الذمة.[11]

و في ذلك يقول "ابن أبي زرع" في "روض القرطاس" : « و لم يجد في بلد من بلاده، و لا عمل من أعماله على طول أيامه رسم مكس و لا معونة و لا خراج لا في حاضرة و لا في بادية إلا ما أمر الله تعالى به و أوجبه حكم الكتاب والسنة من الزكاة و العشر و جزيات أهل الذمة وأخماس غنائم المشركين. »[12] و لا قبالات بعد أن رفعها عن الرعية استجابة لندائها، و خصوصا في الأندلس،[13] الذين كانوا يعانون كثيرا من الضرائب الجائرة الباهظة التي كانت تثقل كاهلهم، فالتمسوا من يوسف بن تاشفين يطلبون منه رفع هذه الضرائب، و يلتزموا ما أمر به الشرع ولا يجمعوا إلا ما قضى به القرآن.[14]

و هذه السياسة التي اتبعها يوسف بن تاشفين في جبايته للأموال بالتزامه لأحكام الشرع وعدم التعدي فيها، قد أثمرت نتائج طيبة على بيت المال بأن فاضت خزانة الأمير رغم قلة موارده، فانتشر الرخاء و عم اليسر، وأصبح الأمراء يغدقون الأموال على الفقهاء و العلماء، و على وجوه البر، ينشئون المساجد و ينفقون في سبيل الله، كما أحسن السير في الرعية[15] وفي ذلك يذكر "ابن أبي زرع" في "روض القرطاس" قوله : « .. وجبى في ذلك من الأموال على وجهها ما لم يجبه أحد قبله، يقال أنه وجد في بيت ماله بعد وفاته ثلاثة عشر ألف ربع من الورق و خمسة آلاف و أربعون ربعا من دنانير الذهب المطبوعة. »[16] واتخذ للمال الذي كان يجمعه قصبة صغيرة يختزن فيها ما كان يجبيه بمراكش.[17] هذا من جهة، كما أثمرت آثارا طيبة على الرعية من جهة أخرى، إذ بإلغاء الضرائب و المكوس، عم الرخاء و الرفاهية بين الأفراد و أقبلوا على التجارة و العمل، مما ساهم في نمو الحياة الاقتصادية للدولة ككل.[18] بالإضافة إلى أنها كانت سياسة ناجحة في جذب سكان المغرب إليهم، إذ لم يتعود المغاربة على حكم يتماشى مع تعاليم الإسلام من قبل، فالتفوا حول المرابطين.[19] و كذلك الأمر في الأندلس. و لا نكون مبالغين إذا قلنا، إن هذه السياسة الاقتصادية الحكيمة كانت من أهم العوامل التي مهدت لهم السبيل، و فتحت أمامهم أنواع القلاع والحصون على مصارعها، إذ رأوا فيهم، وظهروا لهم بمظهر المنقذ بعدما عانوا ألوانا من الظلم و الجور من ملوك الطوائف في جباية الأموال.[20]

إلا أن هذه السياسة لم تدم طويلا في الدولة المرابطية، إذ سرعان ما تغيرت طريقة جباية الأموال و الموارد التي تحصل منها. و كان ذلك لعدة أسباب، منها عدم كفاية الموارد المعتمدة و تواضع دخلها، و لم تعد تلبي مطالب و احتياجات الدولة الجديدة، وذلك لكثرة الإنفاق و اتساع نطاقها، إضافة إلى الحروب التي دخلت فيها

خاصة في الأندلس لمواجهة خطر النصارى، ومن قبل في بلاد المغرب ضد القبائل البربرية التي رفضت الإذعان لسلطان المرابطين في المنطقة. حيث تذكر المصادر التاريخية أن يوسف بن تاشفين لجأ إلى فرض ضرائب ورسوم جديدة على الرعية في كل البلاد التي كانت تحت يده (في العدوتين)، فأرسل إلى عماله بجميع كور الأندلس يطلب منهم ضرورة فرض ضريبة تسمى "المعونة" و ذلك للمساهمة في الجهاد، إلا أنها جوبهت بالرفض خاصة في ألمرية من طرف قاضيها أبا عبد الله محمد بن يحي المعروف **بابن الفراء** الذي عارضه فيها وأبلغه أنها غير جائزة ما دام بيت مال المسلمين فيه ما يكفي للإنفاق على الحملات العسكرية الموجهة ضد النصارى.[21]

و لم يتوقف الأمر بالأمير عند هذا الحد ، بل نجده يفرض على اليهود الذين تركزوا في ضاحية اليسانة (Lucena) ولاية غرناطة ، و الذين كانوا أثرياء، ضريبة ثقيلة،[22] وقد فرضت هذه الضريبة بإشارة من أحد فقهاء قرطبة إلى الأمير ابن تاشفين سنة 464هـ/1071م. و ذلك أن اليهود ألزمت نفسها الدخول في الإسلام على رأس المائة الخامسة إذا لم يظهر نبي آخر الزمان منهم، و حتى يجدوا حلا لهذا الإشكال دفعوا هذه الضريبة و لا يدخلوا في الإسلام، [23] و اجتمع له فيها مائة ألف دينار عشرية و نيف على ثلاثة عشر ألف دينار.[24] و هذا المبلغ الذي جمعه ابن تاشفين لا يبرره إلا الأعمال الضخمة القائمة وقتئذ، من إنشاءات حضارية وأعمال حربية، و كذلك يفسر قصة كنوز الذهب والفضة و الجواهر التي اكتشفتها زينب النفزاوية في سراديب دار الأمير أبي بكر، حسب ما يرى زغلول في كتابه عن المرابطين[25] .

و قد علق "رينهرت دوزي" على هذه الضريبة التي فرضها يوسف بن تاشفين على اليهود بقوله: « و كان أمر الضرائب ملقى على عاتق اليهود يمولون بيت المال نيابة عن المسلمين كلما أعوز بيت المال إلى المال عند الحاجة »[26] وكأن النظام المالي الإسلامي ليس لديه موارد مالية يعتمد عليها، أو عاجز عن إيجاد هذه الموارد حتى يلجأ إلى مثل هذه الوسائل في الحصول على المال و جبايته و هذا من اللمز الذي اعتاد المستشرقون استعماله في كتاباتهم، و العداء الذي يكنه هذا المستشرق للدولة المرابطية خاصة و التي يرميها بكل نقيصة في كتاباته.

3 ـ السياسة المالية في عهد الأمير علي بن يوسف:

بعد وفاة الأمير يوسف بن تاشفين ، تولى الإمارة بعده ابنه علي (500هـ /539 هـ) و امتدت في عهده دولة المرابطين، و توسع ملكه من بلاد السوس الأقصى غربا إلى بجاية بالمغرب الأوسط شرقا، ومن جبل الذهب في بلاد السودان جنوبا إلى سجلماسة شمالا، و ملك جميع بلاد الأندلس شرقا و غربا وملك الجزائر الشرقية و (جزر البليار) ميورقة و منورقة و يابسة. و خطب له على أكثر من ألفي منبر، و ملك من البلاد ما لم يملكه والده لأنه وجد البلاد هادئة والأموال وافرة والملك توطد و الأمور مستقيمة له،[27] هذه الظروف بالإضافة إلى تكوينه و نشأته ، كلها سوف يكون لها تأثير على سياسته المالية في إمارته للملثمين بالمغرب والأندلس.

إن التزام المرابطين بالشرع في جباية الأموال و فرض الضرائب لم تكن إلا في بداية نشأة الدولة، و في فترة قوتها في عهد الأمير يوسف ابن تاشفين . أما فترة الأمير علي بن يوسف التي هي فترة الترف و الحضارة، و الفتن و الحروب، فقد تغيرت السياسة المالية للدولة تغيرا جذريا كانت له آثار سلبية على كيان الدولة ومستقبلها. و نجد مقولة "ابن زرع" من أن دولة المرابطين كانت خالية من الضرائب، لا مكس و لا معونة و لا خراج، واكتفائها بما

أوجب الكتاب و السنة، لا تنطبق إلا على الفترة الأولى من حكم المرابطين ببلاد المغرب والأندلس، أما في عهد علي بن يوسف فقد اختلف الوضع تماما. و عليه، فما هي معالم السياسة المالية للأمير علي بن يوسف المرابطي؟

نتيجة اتساع نطاق و كيان الدولة المرابطية، و تضاعف جيوشها و ثقل مسؤولياتها و كثرة الحروب التي كان يخوضها المرابطون، خاصة ببلاد الأندلس و التي طال أمدها، وتحولوا فيها إلى الدفاع. فتقطعت الغنائم كمورد مالي، و كذلك الحياة الجديدة التي ألفها الأمراء استدعت نفقات كثيرة، لم تستطع الموارد الشرعية أن تفي بها.[28] فاضطروا إلى فرض ضرائب جديدة أهمها **القبالات.**[29] و قد فرضت على مختلف السلع والصناعات و كل شيء يباع ويشترى، يقول "الإدريسي" تأكيدا على ذلك: « و أهل مراكش يأكلون الجراد، و يباع منه بها كل يوم الثلاثون حملا فما دونها و فوقها **بقبالة** عليه. و كانت أكثر الصنع بمراكش **متقبلة** عليها مال لازم مثل سوق الدخان والصابون و الصفر و المغازل، و كانت **القبالة** على كل شيء يباع دق أوجل، كل شيء على قدره.»[30] و في الأندلس عانت البلاد من هذه الضرائب الإضافية غير المشروعة المسماة بالمكوس. و قد كان خطرها كبيرا لأنها كانت تعطى التزاما أي قبالة [31]. و بهذا العمل، الذي هو إعادة **القبالة**، وهي ضريبة غير شرعية، و التي لم تكن مقبولة من طرف الشعب. فإن علي بن يوسف قد حاد عن السياسة التي انتهجها أسلافه من الحكام المرابطين، و هي التزام أحكام الشرع في جباية الأموال، رغم ما عرف عنه من الورع و احترامه للفقهاء و سلطتهم الدينية التي تميزوا بها في الدولة المرابطية، وذلك للحاجة إلى الأموال. و كان من المهارة ليجعل الفقهاء يقبلون مخالفة تتطلبها الحالة الاقتصادية للدولة[32].

و يذكر ابن عبدون أن هذا النظام كان عاما و شاملا، ليس في العاصمة مراكش أوالمغرب فقط، بل شمل الأندلس كذلك، و يعطينا تفاصيل أكثر عن هذا النظام وجشع **المتقبلين،** فلم تكن **القبالات** في الأسواق الكبرى فقط، بل كانت في السويقات والرحاب، إذ كان يؤخذ على كل شيء يباع فيها مكس حدد هو قيمته لمن **تقبل** تلك الأماكن[33]، حتى البيع في الدور الذي لجأ إليه فقراء الناس من أجل التعيش أخذ عليه **قبالة** سواء كانت زيتا أو طعاما [34]. وهو ما يفهم منه أن **المتقبلين** لهذه الأسواق والمراكز التجارية الأخرى لم يتركوا شيئا يباع صغيرا أو كبيرا إلا أخذوا عليه **قبالة** حتى وصلوا إلى بيوت الفقراء و فرضوا عليهم **القبالات** [35]. بل أكثر من هذا، إذ أدى بهم الجشع إلى أن يأخذوا على الوارد إلى الأسواق **القبالة** مرتين، من الجلابين مرة و من المشترين مرة أخرى فالضحية التي كانت تجلب إلى السوق من الريف و البادية كان يؤخذ عليها قبل دخول المدينة **قبالة**، وعندما كان يتم بيعها يؤخذ عليها **قبالة** أخرى من مشتريها، و هو ما حذر منه ابن عبدون [36].

و من أجل هذا كانت **القبالات** مصدرا للغنى الفاحش و السريع، فلجأ إليها من طمع في ذلك، و قد كانت الفرصة متاحة حتى و لو بدأ الفرد **بتقبل** سلعة غذائية واحدة، أو سويقة أو صنعة واحدة ثم يتسع في **قبالاته** التي ربما شملت سوقا كاملا أوقرية كاملة[37]. و تخبرنا إحدى نوازل "الونشريسي" أن شخصا **تقبل** القرسطون[38] في السوق بسبعين دينارا فقط فاغتنى من ذلك ، ثم ما لبث أن وسع قبالته فشملت سوق الخضر و معه أشياء أخرى بأربعمائة دينار، فكثرت مفاسده وجمع من ذلك أموالا كثيرة عدت في نظر زوجته التي لم يدخل بها و أخيها وأمها أموالا حراما، و رفعوا بذلك إلى الفقهاء يشتكون من هذا المسلك و يريدون فسخ عقد الزواج واستخلاصها من زوجها [39].

و بناء على ما سبق يمكننا القول أن نظام **القبالات** بعد يوسف بن تاشفين صار العمود الفقري للسياسة الجبائية في عهد المرابطين، و تمسك به حكامهم من أجل ضمان تدفق الأموال على خزينة الدولة لسد حاجاتها الضرورية و الكمالية . و أن هذا النظام تغيرت ملامحه تماما بعد أن اتسع نطاقه و التوت دروبه و تعددت مساربه بفضل جشع **المتقبلين**، و إغضاء الحكام طرفهم عن ذلك، مما أدى في النهاية إلى ظلم بين الرعية التي أثقل المرابطون و جباتهم من **المتقبلين** كاهلها بمبتدعات هذا النظام التي حرص أذيال المرابطين من الثوار على تطبيقها كلية بل و الزيادة فيها و هذا ابن مردنيش[40] ربيب هذا الجو الذي انهمك في ميدان البطالة و اللهو وألجأه الخروج عن الجماعة و الانفراد بنفسه في شرق الأندلس و احتمى بالنصارى (صاحب برشلونة و ملك قشتالة) كان يدفع لهما في السنة الواحدة خمسين ألف مثقالا مرابطيا، و كون جيشا من المرتزقة من النصارى، و بنى لهم منازل و حانات للخمور، و أجرى عليهم الأرزاق الواسعة.[41] فمن أين كان يأتي بالأموال لكل ذلك ؟ يقول "ابن الخطيب" في كتابه "الإحاطة في أخبار غرناطة" : « إنه أجحف برعيته لأرزاق من استعان به منهم ووجد ضالته المنشودة من أجل تحقيق سياسته الخاطئة ومسلكه المشين في نظام **القبالة**، بعد أن وضع الضرائب و المغارم و المكوس على كل شيء قبلها **لمتقبلين** قساة مفترين »[42]. و في كتابه "الأعلام" يصف ابن مردنيش فيقول: « و استعان بهم (الروم) على تدبيره، و رتب منهم أعوانا وجندا، أفرد لهم بمرسية منازل فيها الحانات و البيع، و اضطر إلى المال، فتحيف الرعية بكل وجه من وجوه الجور، واستكثر من **القبالات**، و رسم بدائع من المكوس، و قرر في المواشي عددا يلزم المئين، و فرض على الأدم والبقول و الحبوب معاون ثقيلة تقارب أصول الأثمان.»[43] و في ذلك يقول الدكتور "عبد الله عنان": « وقد كان من جراء هذا الإغداق الفياض على النصارى أن اشتط ابن سعد(ابن مردنيش) في فرض المغارم و الرسوم المختلفة على رعاياه المسلمين.»[44]

و نتيجة الشطط في **القبالات** في الأندلس في عهد المرابطين أنها شملت حتى حفلات الأعراس و الملاهي وذلك ما يؤكده "ابن الخطيب" حين قال : « و أما رسوم الأعراس والملاهي فكانت **قبالاتها** غريبة»[45] ويروي عن هذه **القبالات** حكاية طريفة و غريبة مفادها أن رجلا من شاطبة و اسمه محمد بن عبد الرحمن كان له بها ضويعة يعيش بها و كان ما يفرض عليها من الضرائب أكثر مما يجنيه منها فكان يعطي التزامها حتى افتقر وفر إلى مرسية فصودرت أرضه و ذلك بأمر من ابن مردنيش، و لما وصل إلى مرسية بدأ يشتغل عند الناس في البنيان حتى اجتمع له مبلغ من المال، و هو يسير في السوق إذ به بقوم من بلده شاطبة ففرح بهم و عزمهم على طعام و المبيت عنده، فرضوا وأكلوا مما صنع لهم من الطعام و ضربوا دفا. وفي الصباح إذ بنقر عنيف بالباب، فلما سأل فإذا هو الطرقون الذي بيده **قبالة** اللهو، و قال له : أنتم ضربتم البارحة الدف فأعطنا حق العرس الذي عملت. فلم يترك حتى افتدي.[46]

كما لجأ علي بن يوسف إلى فرض ضريبة جديدة على مدن الأندلس الهامة تعرف **بالتعتيب** أو **التعطيب** كان يخصص دخلها لإقامة أسوار جديدة، و ترميم الأسوار القديمة،[47] وقد فرضت هذه الضريبة في أعقاب غزوة ألفونسوا المحارب للأندلس سنة 519هـ/1125م. كما فرض أيضا سنة 530هـ / 1135م على أهل فاس أن يرمموا أسوار المدينة على نفقتهم، و أن يدفعوا **المعاون** للجيش، أو تتحمل الرعية تجهيز الجيش من أموالهم.[48]

و من الأمثلة التي تدل على شيوع **القبالات** عند المرابطين في هذه الفترة ما ذكره "البيدق" في كتابه "أخبار المهدي بن تومرت" ما حدث لابن تومرت نفسه عندما أراد عبور وادي أم الربيع، فاجأه المكاس بطلبه

مكس العبور، يقول البيدق: « ثم جدّ بنا السير ـ أي ابن تومرت وصحبه حين توجهوا إلى مراكش ـ حتى وصلنا وادي أم الربيع و ما كنّا نعرف أن الإمام يتكلم باللسان الغربي فأردنا الجواز فمنعونا حتى نعطي المكس و هو المكرى و قالوا لنا تعطوا على كل رأس كذا و كذا فلما سمعهم المعصوم قال لهم : آوْ مَوْرَنْ مَلُّولْنين إن سُوسْ آداوَنْ ناك. وصاح عليهم ثم جزنا و كان في بعض ما قال لهم إنما السبيل للمسلمين و أنتم تقطعونها و هذا غير جائز في الشرع.»[49]

و بهذا العمل يكون المرابطون قد وقعوا فيما كانوا يحاربونه، فمحاربتهم للقبائل المغربية وخلعهم لملوك الطوائف بالأندلس كان من بين أسبابه فرض الضرائب غير الشرعية و الجائرة على الرعية ، فهاهم يقعون في نفس ما وقع فيه غيرهم، ويفرضون **القبالات** و مختلف الضرائب غير الشرعية، و التي أثقلت كاهل الرعية مما سوف يكون له الأثر السيئ في المستقبل على دولة الملثمين في المغرب والأندلس.

و نتيجة كثرة الضرائب عند المرابطين في عهد علي بن يوسف، و اضطراب الأحوال في دولته و سيطرة الفقهاء على دواليب السلطة. جعلت "شارل أندري جوليان" في كتابه "تاريخ شمال إفريقيا" يصف الأمير المرابطي بقوله: «أنه رضي بممارسة سلطة صورية و بقبض مواد الضرائب و الجباية »[50] هذا الوصف الذي يكون قد أخذه عن "المراكشي" صاحب "المعجب"، الذي يصف الأمير علي بن يوسف بنفس الوصف، عندما يتعرض إلى تحليل وبيان ظروف و أسباب اختلال أحوال المرابطين فيقول: « وأمير المسلمين في ذلك كله يتزيّد تغافله، ويقوى ضعفه، و قنع باسم إمرة المسلمين، و بما يرفع إليه من الخراج.»[51]

و كذلك "ابن خلكان" يصف الأمير المرابطي بنفس الوصف و لكن هنا على سبيل المدح والإثراء مبينا حالة الغنى التي كانت عليها دولة المرابطين و فضائل أميرها بعد توليه إمارة المرابطين عقب وفاة أمير المسلمين يوسف بن تاشفين يقول:« و أفضى الملك إلى ولده أبي الحسن علي بن يوسف، و كان رجلا حليما وقورا صالحا عدلا منقادا للحق والعلماء ، تجبى إليه الأموال من البلاد .. »[52]

و مما يدل على كثرة الأموال التي تجمعت لعلي بن يوسف نتيجة الضرائب الكثيرة التي كانت تفرض على الرعية، و لا يمكن أن تكون من مصادر أخرى ، خاصة إذا علمنا أن علي لم يهنأ بالحكم كثيرا لكثرة الحروب التي كان يخوضها بالأندلس، والثورات التي قامت ببلاد المغرب، و أهمها ثورة المهدي ابن تومرت إمام الموحدين. كما أن نفقات الحروب كثيرة. فاشتط في تحصيل الأموال من الرعية عن طريق الضرائب و المكوس غير الشرعية، ما يدل عليه ما ذكره صاحب (كتاب الحلل الموشية) في وصف دخول عبد المؤمن بن علي الموحدي مراكش واستيلائه عليها فيقول:« و استولى عبد المؤمن على خزائن علي ابن يوسف، وذخائر لمتونة، مما يقصر عن وصفه اللسان، و لا يأتي على شرحه البيان.»[53]

4 ـ استعمال علي بن يوسف للنصارى في جباية الضرائب:

و قد عهد علي بن يوسف إلى النصارى الروم و الأغزاز المقيمين سواء في المغرب أوالأندلس بأعمال جباية الضرائب في أحواز مراكش العاصمة و بلاد السوس، [54] أو كان يعهد إليهم مهمة حراسة جباة الضرائب، خاصة في المناطق النائية حيث تضعف السلطة المركزية، و لم يكن من السهل جباية الضرائب في هذه المناطق بدون إرسال قوات عسكرية لتحصيله، و لذلك استخدم المرابطون هؤلاء النصارى للقيام بهذا العمل.[55] كما

اعتمدوا أيضا على اليهود في ذلك خاصة بالأندلس.[56] و قد فعل المرابطون ذلك من أجل ضمان تحصيل الضرائب، و علمهم أن أمثال هؤلاء يخافون السلطان و يخشون العاقبة و لا يفرطوا في أداء واجبهم كما لا يمدون أيديهم إلى أموال الجباية.[57] هؤلاء الروم من النصارى واليهود الذين حباهم الأمير المرابطي بثقته وحمايته، اشتد نفوذهم في الدولة خاصة في الجيش و شئون الجباية، بعد ما اضطربت أحوال الدولة المرابطية على إثر قيام حركة المهدي في المغرب[58]، فأساؤوا معاملة المسلمين، و اشتطوا في تحصيل المغارم و الفروض، وأمعنوا في سلب ونهب أموالهم، وغلبت الفوضى على شؤون الدولة المالية، كما غلبت على غيرها.[59]

و في استعمال علي بن يوسف الروم في جباية المغارم و الضرائب، و الذي كان أول من استحدث ذلك بالمغرب. يقول صاحب "الحلل الموشية" :« و هو (علي بن يوسف) أول من استعمل الروم بالمغرب، و أركبهم و قدمهم على جباية المغارم. »[60]

5 ـ مراقبة و محاسبة الحكام لعمال الجباية:

و من حرص الحكام و الأمراء على جباية الأموال حتى لا يضيع منها شيء، كانوا يراقبون مستخلصي الضرائب مراقبة دقيقة و يشددون النكير عليهم ويحاسبونهم حسابا عسيرا، و يعاقبون المقصر منهم عقابا شديدا، فكانوا يحاسبونهم إذا ما اعتزلوا الخدمة، ويعرضونهم لمصادرة الأموال و السجن إذا رأوا منهم تفريطا أو تقصيرا،[61] ومن شدة حرصهم كانوا يحاسبون ورثة المستخلص إذا مات و يثقلون عليهم و يصادرون تركة المتوفى إذا لزم الأمر. و لعل الخوف من هذا الحساب العسير هو الذي دفع '' مؤمل '' مستخلص أمير المسلمين عندما حضرته الوفاة، أن يحضر ما كان عنده من مال المستخلص ، و أشهد الحاضرين على دفعه إلى من استوثقه على حمله، ثم أبرأ جميع عماله و كتابه، و أنفذ رجلا من صنائعه إلى أمير المسلمين بجملة من مال نفسه، يريه أن ذلك جميع ما اكتسبه في دولته أيام خدمته، و أن بيت المال أولى به ....خوفا من أن يصيب ورثته مكروه إذا مات.[62]

بعد هذا العرض التاريخي للنظام المالي للدولة المرابطية، و لنظام القبالات فيها ، يمكن ملاحظة ما يلي:

ـ إسقاط القبالات في بداية قيام الدولة، و مرحلة القوة فيها، في عهد القائد عبد الله بن ياسين، و في عهد أمير المسلمين يوسف بن تاشفين، اللذين وقفا من القبالات موقفا حازما من خلال محاربتها و معاقبة المتصدين لها، كما ظهر ذلك فيما بيناه في عرض سياستهما. و هنا يمكن أن نشير إلى ما قرره العلامة ابن خلدون في مقدمته في الفصل الثامن و الثلاثون عن الجباية و سبب قلتها و كثرتها، و التي يمكن إسقاطها على الدولة المرابطية، خاصة إذا علمنا أن ابن خلدون قد استقى أفكاره و آراءه في السياسة و الاجتماع من الواقع الذي عايشه ببلاد المغرب ولإطلاعه على أوضاع هذه الدولة عن كثب لقرب عهده منها . يقول العلامة ابن خلدون: « اعلم أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة، .. و السبب في ذلك : أن الدولة إن كانت على سنن الدين فليست تقتضي إلا المغارم الشرعية من الصدقات و الخراج و الجزية ، و هي قليلة الوزائع ، لأن مقدار الزكاة من المال قليل كما علمت، و كذا زكاة الحبوب و الماشية ، و كذا الجزية و الخراج و جميع المغارم الشرعية ، و هي حدود لا تتعدى ، و إن كانت على سنن التغلب و العصبية فلا بد من البداوة في أولها كما تقدم ، و البداوة تقتضي المسامحة و المكارمة و خفض الجناح والتجافي عن أموال الناس و الغفلة عن تحصيل ذلك إلا

في الناذر ، فيقل لذلك مقدار الوظيفة الواحدة ، و الوزيعة التي تجمع الأموال من مجموعها ، و إذا قلت الوزائع و الوظائف على الرعايا نشطوا للعمل و رغبوا فيه، فيكثر الاعتمار ويتزايد محصول الاغتباط بقلة المغرم ، و إذا كثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف و الوزائع ، فكثرت الجباية التي هي جملتها.»[63]

إن ما ذكره ابن خلدون في مقدمته نجد له أثره في الدولة المرابطية، فكما ذكرناه من قبل ، وكما هو معلوم، أن دولة اللثام دولة قامت و تأسست على دعوة دينية تلتزم أحكام الشرع في سياستها العامة، و هذا الذي لحظناه في سياسة عبد الله ابن ياسين، و يوسف بن تاشفين في سياستهما المالية و في جباية الضرائب. و نتج عن هذه السياسة وفرة مالية تجمعت لهما، كما وصفها من أرخوا لهذه الدولة من أن يوسف بن تاشفين جبى من الأموال ما لم يجبه أحد قبله، ساهمت في تقوية الدعوة و بناء الدولة في بلاد المغرب، كما أوجدت رخاء اقتصاديا و انتعاش تجاري وعمراني و زراعي لدى الدولة، و استقرار سياسي في البلاد جعل الرعية تنعم بالأمن و تندفع إلى العمل في ارتياح وطمأنينة، و عاشت رفاهية و نماء لأموالها، بعد أن رفعت عنها المكوس و المغارم الظالمة التي فرضها الحكام السابقين من قبالات و غيرها. حتى المعونة التي أراد أمير المسلمين أن يفرضها على أفراد دولته، و التي كانت من أجل المصلحة العامة، لم يكن لها تأثير كبير على الرعية، و لم تفسد العلاقة التي كانت بين الحاكم و المحكوم، لأنها لم تبن على جور و ظلم. كما أنّ الطابع البدوي للحكام في هذه المرحلة جعلهم يتعاملون بالرحمة والمسامحة و عدم التضييق على الرعية، كما قال ابن خلدون.

جدير هنا أن نذكر رأي الدكتور القادري بوتشيش الذي يعبر أحسن تعبير عما أوردناه في هذا الجزء من الدراسة يقول: « و الأمر في تقديري يختلف حسب الأطوار التي مرت بها الدولة و تغير أحوالها الاقتصادي، ففي طور التأسيس و نظرا لروح البداوة التي ظلت السمة الغالبة عليها، و ما نجم عن ذلك من تقشف في النفقات العامة و حفاظا على التقاليد القبلية "الديمقراطية"، ظلت علاقة الدولة بالقبائل الخاضعة لسلطتها علاقة "مساهمة و مشاركة " على حد تعبير ابن خلدون ، فاتسمت بكثير من الرفق و التسامح لكونها صادرة عن الخلال الحميدة التي هي نتاج البداوة. ولأن الغنائم و موارد الحروب كانت لا تزال تدر "فائضا" على بيت المال، فقد سعت الدولة في تلك المرحلة إلى "كسب القلوب" بكل ما تنطوي عليه هذه العبارة الخلدونية من معنى . و هذا ما يفسر إلغاء الضرائب غير الشرعية في عهد يوسف ابن تاشفين.»[64]

و لما تغيرت أحوال الدولة تغير نظام الجباية فيها، يقول ابن خلدون في هذا الشأن:« فإذا استمرت الدولة و اتصلت، وتعاقب ملوكها واحدا بعد واحد، و اتصفوا بالكيس، و ذهب شر البداوة و السذاجة و خلقها من الإغضاء والتجافي، و جاء الملك العضوض و الحضارة الداعية إلى الكيس، و تخلق أهل الدولة حينئذ بخلق التحذلق، وتكثرت عوائدهم وحوائجهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم و الترف، فيكثرون الوظائف و الوزائع حينئذ على الرعايا و الأكرة (الحراث) و الفلاحين وسائر أهل المغارم، و يزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقدارا عظيما لتكثر لهم الجباية، ويضعون المكوس على المبايعات و في الأبواب ... حتى تثقل المغارم على الرعايا وتنهضم و تصير عادة مفروضة،.... فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة، فتنقص جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها، وربما يزيدون في مقدار الوظائف إذا رأوا ذلك النقص في الجباية و يحسبونه جبرا لما نقص ، ..»[65]

ومن خلال الدراسة التاريخية للحكام المرابطين الذين تولوا أمور الدولة بعد وفاة يوسف بن تاشفين، و الأمراء والعمال على الأقاليم، خاصة بعد توسع الدولة و ترامي أطرافها، واختلاطهم بالعناصر الأندلسية، التي كانت تعيش الترف و الدعة في الحياة، فقد تغيرت طبائعهم و عاداتهم و راحوا يقلدون أهل الأندلس في سياسة الدولة و التي كانت تعتمد على البذخ و الإسراف أكثر منها على التدبير و حسن التسيير، فكثرت النفقات التي لم يعد بيت المال يتحملها، فاشتطوا في فرض الضرائب و المكوس، وراحوا يقبلونها إلى عمال السوء الذين بدورهم لم يكن يهمهم إلا جمع المال، وأداء ما تعهدوا بأدائه إلى بيت المال، و الحصول على فائض ما يفضل لهم من هذه المغارم. هذه السياسة قد أضرت بالرعية ، التي أثقلت كاهلها هذه الأصناف من الضرائب ، فقلت أيديهم عن الاعتمار و العمل و تركت الصنائع و خدمة الأراضي الزراعية، لأن كل شيء أصبح متقبلا في دولتهم جليلا كان أو حقيرا كما ذكرنا من قبل، مستدلين بمقولة المؤرخ و الجغرافي الإدريسي في الفصل الثاني.

و في هذا الصدد أيضا يقول الدكتور القادري بوتشيش: « وإرجاعها (الضرائب غير الشرعية) في المرحلة الثانية ـ المرحلة الأندلسية الترفية ـ خلال حكم الأمير علي بن يوسف بسبب ما حفلت به تلك الفترة من تبذير و إسراف، مما جعل العلاقة بين الدولة و الرعية تنتقل من العدالة إلى الجور و الظلم، و هذا ما يؤكده أحد المؤرخين بقوله: " وملك الملثمون بلاد الأندلس في ظل وقعة الزلاقة مدة، و جاهدوا أطراف العدو صدرا من دولتهم، ثم أدبروا فأخلدوا إلى الراحات و البطالات و فساد الأعمال و النيات ، و كثر ظلمهم و حيفهم". أما المؤرخ المراكشي (عبد الواحد) فقد عبر عن هذا التوتر بين الدولة و الرعية أحسن تعبير حين أشار إلى أن علي بن يوسف المذكور " أهمل أمور الرعية غاية الإهمال".»[66]

ومما يؤكد ما ذهبنا إليه ما ذكره القادري بوتشيش في دراساته فيقول : ومن الأمثلة التي نسوقها للبرهنة على صحة انحراف الدولة المرابطية عن جادة الأخلاق السياسية، إقدامها على فرض ضرائب متنوعة ومكوس غير شرعية على الرعايا، التي تعكسها المصادر التاريخية، تعرض الرعية لاستغلال جبائي بشع. لأن مختلف الشرائح الاجتماعية الفقيرة من المجتمع الأندلسي خضعت لأشكال متعددة من الضرائب، ومن الثابت تاريخيا أنه كلما تعرضت الرعية لابتزاز ضرائبي، كلما قل الإنتاج، وساهم ذلك في تكريس الركود و عدم التطور. لذلك نعتقد أن سلبية هذا العامل الأخلاقي في سياسة الدولة المرابطية تجاه رعاياها ساهم في إضعافها، و أسهم هذا الضعف بدوره في ضياع الأندلس من أيدي المسلمين، فالأسباب مرتبطة و متشابكة، بيد أن النتيجة واحدة.[67]

و في فصل آخر من المقدمة يبين ابن خلدون كيف أن ضرب المكوس يكون في آخر الدولة، لأنها تكون في أول أمرها بدوية، حاجاتها قليلة لعدم الترف و عوائده ، فيكون خراجها وإنفاقها قليلا، و ما تجمعه من خراج يفضل عن حاجاتها و يزيد، :« اعلم أن الدولة تكون في أولها بدوية ..، فتكون لذلك قليلة الحاجات لعدم الترف و عوائده، فيكون خرجها و إنفاقها قليلا، فيكون في الجباية حينئذ وفاء بأزيد منها، بل يفضل منها كثير عن حاجاتهم»[68]. لتدخل بعد ذلك في مرحلة الترف التي تتطلب الأموال الضخمة تلبية لحاجة السلطان و حاشيته، مما يلجئ الدولة إلى فرض الضرائب والمكوس الزائدة، « ثم لا تلبث أن تأخذ بدين الحضارة في الترف و عوائدها، و تجري على نهج الدول السابقة قبلها، فيكثر لذلك خراج أهل الدولة، و يكثر خراج السلطان ـ خصوصا ـ كثرة بالغة بنفقته في خاصته، و كثرة عطائه، و لا تفي بذلك الجباية. فتحتاج الدولة إلى الزيادة في الجباية لما تحتاج إليه الحامية من العطاء، والسلطان من النفقة ، فيزيد مقدار الوظائف و الوزائع.»[69] فتكثر

الأموال في يد السلطان وحاشيته وتكثر عوائد الترف من إنفاق و تبذير للسلطان نفسه، و كثرة عطائه و هباته لمن حوله استمالة لهم، من جند و حامية، دون أن يدرك أن هذا الأمر هو سبب فناء الدولة و سقوطها، فيدرك الدولة الهرم والضعف، كما تضعف عصبيتها و تقل جبايتها، كل هذا يدفعها إلى استحداث أنواع من الضرائب على كل السلع و الحرف كما ذكرنا من قبل الوصف الذي يقول أن في عهد المرابطين كل شيء كان متقبلا من السلع و الحرف. هذا الوضع يكون عاملا مهما في سقوط الدولة و خراب عمرانها. يقول ابن خلدون في ذلك :« ثم يزيد الخراج والحاجات و التدريج في عوائد الترف وفي العطاء للحامية، و يدرك الدولة الهرم، و تضعف عصابتها عن جباية الأموال من الأعمال و القاصية، فتقل الجباية و تكثر العوائد، و تكثر بكثرتها أرزاق الجند وعطاؤهم، فيستحدث صاحب الدولة أنواعا من الجباية يضربها على البياعات(السلع)، و يفرض لها قدرا معلوما على الأثمان في الأسواق، و على أنواع السلع في أموال المدينة، و هو مع هذا مضطر لذلك بما دعاه إليه ترف الناس من كثرة العطاء مع زيادة الجيوش و الحامية، و ربما يزيد ذلك في أواخر الدولة زيادة بالغة، فتكسد الأسواق لفساد الآمال، و يؤذن ذلك باختلال العمران، و يعود على الدولة، و لا يزال ذلك يتزايد إلى أن تضمحل.»[70]

و رغم ما ذكره ابن خلدون في مقدمته من تحليل و تعليل لقيام الدول و سقوطها، و تحدثه عن الجباية و تأثيرها على الدول ، فإنه لا يشير إلى الضرائب غير الشرعية التي انتشرت في دولة المرابطين ن كما بيناه في دراستنا للقبالات بهذه الدولة و هو مع الرأي الذي يقول أن يوسف بن تاشفين أزال و محا كل الرسوم الجائرة التي كانت مفروضة في المغرب من طرف حكامها قبل مجيء المرابطين، و في الأندلس التي اشتط ملوك الطوائف في فرض الضرائب والمكوس على الرعية تلبية لمتطلبات الملك والأتوات التي كانوا يدفعونها للنصارى. مع العلم أن من أسباب ثورة ابن تومرت و الموحدين على المرابطين، الفساد المالي و الرسوم الجائرة التي استحدثوها ببلاد المغرب و الأندلس كما سوف نبينه في المبحث التالي، فيقول ابن خلدون في مقدمته:« و قد كان وقع منه بأمصار المشرق في أخريات الدولة العباسية و العبيدية كثير، وفرضت المغارم حتى على الحاج في الموسم، و اسقط صلاح الدين أيوب تلك الرسوم جملة وأعاضها بآثار الخير، و كذلك وقع بالأندلس لعهد الطوائف حتى محا رسمه يوسف بن تاشفين أمير المرابطين.»[71] حتى و إن صح هذا الحكم فإنه لا ينطبق إلا على الفترة الأولى للدولة المرابطية في بداية عهدها، عهد البداوة والمسامحة كما يقرر ابن خلدون نفسه، و لكن عندما دخلت الدولة في مرحلة الحضارة و الترف ، فإن الأمر تغير كثيرا عما كان في عهد يوسف بن تاشفين و فرضت المغارم و المعاون و القبالات، و استعين بالروم النصارى الذين ظلموا الرعية في جبايتهم لهذه الضرائب.

الهوامش

1. ـ حسن علي حسن : الحضارة الإسلامية في المغرب و الأندلس، عصر المرابطين و الموحدين، ص: 194.
2. ـ ابن أبي زرع علي الفاسي : الأنيس المطرب روض القرطاس في أخبار ملوك المغرب و تاريخ مدينة فاس، اعتناء تصحيح و طبع ،كارل يوحنا تورنبرغ، مدينة أوبسالة، دار الطباعة المدرسية، السنة1843، ص: 81. السيد عبد العزيز سالم ، المغرب الكبير ،2 ، العصر الإسلامي ، بيروت، دار النهضة العربية، 1981، ص: 696،697.
3. ـ ابن خلدون، عبد الرحمن، تاريخ ابن خلدون، ج 6، بيروت ، لبنان، دار الفكر، 1417هـ ـ 1996م، ط3، ص: 244.
4. ـ سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي ، المرابطون ، ج 4، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1995، ط1، ص: 203.
5. ـ حسن أحمد محمود: قيام دولة المرابطين ، دار الكتاب الحديث، 1416هـ /1996م، ط2، ص: 151، 152.
6. ـ . سعدون نصر الله : تاريخ العرب السياسي في المغرب ، بيروت، دار النهضة العربية، 2003، ط1، ص: 253.

7. السائح الحسن، الحضارة الإسلامية في المغرب، الدار البيضاء(المغرب)، دار الثقافة، 1406هـ ـ 1986م، ط2، ص: 196.

8. حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين، ص: 152. سعدون نصر اللّه، تاريخ العرب السياسي في المغرب، ص: 251،250.

9. ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس و المغرب ، ج 4، تحقيق: د/ إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، 1983، ط2، ص: 23.

10. سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، المرابطون ، ص: 259.

11. حمدي عبد المنعم محمد حسين، تاريخ المغرب و الأندلس في عصر المرابطين، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ، 1986م، ص: 317. عبادة كحيلة، المغرب في تاريخ الأندلس و المغرب، القاهرة، المطبعة الإسلامية الحديثة، 1418 هـ / 1997 م، ط1، ص: 103. عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام،ج1، الجزائر، مكتبة الشركة الجزائرية، 1384هـ/1965م، ط2، ص: 406. ينظر أيضا جورج مارسيه، بلاد المغرب و علاقاتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى ، ترجمة ، محمود عبد الصمد هيكل ، الإسكندرية، مطبعة الانتصار، 1991م، ص: 284.

12. ذابن أبي زرع، روض القرطاس ، ص 88. السلاوي أبو العباس أحمد بن خالد الناصري ،كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، ج2، تحقيق جعفر و محمد الناصري، الدار البيضاء، دار الكتاب، 1954م، ص: 54.

13. الزيري، نفسه، ص: 169.و الملحق الثاني من المذكرات، ص210.

14. رينهرت دوزي: المسلمون في الأندلس، ج 3، ترجمة حسن حبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995م، ص: 146،142،141.

15. حسن أحمد محمود ، قيام دولة المرابطين، ص 358.

16. ابن أبي زرع، نفسه، ص: 88. السلاوي ، الاستقصا، ج2، ص: 54.

17. ابن أبي زرع، نفسه ، ص: 89.

18. ـ عبد الواحد ذنون طه، تاريخ المغرب العربي، دار المدار الإسلامي، 2004، ط1، ص: 308، 309.

19. ـ الفقي عصام الدين عبد الرؤوف، دراسات في تاريخ المغرب و الأندلس، القاهرة، دار الفكر العربي، 1419هـ/1999م ، ص: 252.

20. ـ حسن أحمد محمود ، قيام دولة المرابطين، ص: 357.

21. ـ كمال السيد أبو مصطفى، تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين و الموحدين ، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، بدون تاريخ ، ص: 364 . أيضا حمدي عبد المنعم حسين: تاريخ المغرب و الأندلس في عصر المرابطين، ص: 317. ينظر أيضا جورج مارسيه ، بلاد المغرب و علاقاتها بالمشرق، ص: 285. أيضا السيد عبد العزيز سالم، نفسه، ص: 740.

22. ـ مؤلف مجهول، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق ، سهيل زكار ، عبد القادر زمامة، الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة، السنة 1399 هـ/ 1979م، ط1، ص: 25.

23. ـ مؤلف أندلسي مجهول، الحلل الموشية ، ص: 81،80. ينظر أيضا سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، المرابطون، ص366. كمال السيد أبو مصطفى، تاريخ الأندلس الاقتصادي، ص: 364. جورج مارسيه، بلاد المغرب و علاقاتها بالمشرق، ص: 285.

24. ـ ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب ،ج 4 ، ص: 23.

25. ـ سعد زغلول عبد الحميد ، نفسه، ص: 260.

26. ـ دوزي ، نفسه، ص:164.

27. ـ ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص: 102.

28. ـ عبادة كحيلة، المغرب في تاريخ الأندلس و المغرب، ص: 106.

29. ـ عبد الحميد حاجيات، الجزائر في التاريخ، العهد الإسلامي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص: 331.

30. ـ الشريف الإدريسي: المغرب و ارض السودان و مصر و الأندلس من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الأفاق ، ليدن، مطبع بريل، 1863م، ص: 70،69. الحميري، الروض المعطار، ص:541.

31. ـ العبادي أحمد مختار: دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية العربية ، الكويت، منشورات ذات السلاسل، السنة 1406هـ / 1986م ، ط2، ص: 314.

32. ـ جورج مارسيه ، بلاد المغرب و علاقاتها بالمشرق، ص: 285.

33. ـ ابن عبدون(محمد بن أحمد التجيبي)، رسالة في الحسبة، ثلاث رسائل أندلسية، تحقيق الأستاذ ليفي بروفنسال، القاهرة، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 1955م، ص:30.

34. ـ نفسه ، ص 31.

35. ـ عبد خليفة ، القبالات في المغرب و الأندلس، ص: 549.

36. ـ ابن عبدون، نفسه، ص: 31.

37. ـ عبد خليفة ،القبالات في المغرب و الأندلس، ص: 549.

38. ـ قرسطون كلمة يونانية عربت و تعني الميزان و هي عند العرب قَبَّان و يستعمل في وزن النقود الفضية والنحاسية ، و في فاس محلة تسمى القرسطون و لابد أن هذا الاسم قد أطلق عليها لأن فيها هذه الآلة . يراجع في معنى الكلمة، دوزي، تكملة المعجم العربية ،ج 8، ص: 223،224. و المراد الضريبة المفروضة على الوزانين في الأسواق.(عبد خليفة، القبالات ببلاد المغرب و الأندلس، ص: 585، ت 179).

39. ـ الونشريسي أحمد بن يحي : المعيار المعرب و الجامع المغرب عن فتاوي علماء افريقية و الأندلس والمغرب،ج 3،خرجه د/ محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، السنة 1401هـ / 1981م، ط1، ص:276، 277.

40. ـ محمد بن سعد بن مردنيش أكبر و أخطر الثائرين الذين ظهروا في شرق الأندلس في الفترة من زوال أمر المرابطين إلى دخول الموحدين الأندلس كان يدفع الإتاوة إلى كونت برشلونة رايموندو برينجر الرابع و ملك قشتالة ألفونسوا السابع كما دفع إتاوة لجمهوريتي بيزا و جنوه في بعض السنين. الحلة السيراء ابن الأبار (أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي)596 ـ 658هـ / 1199 ـ 1260م، الحلة السيراء، ج2، تحقيق د. حسين مؤنس، القاهرة، دار المعارف، 1985م، ط2، ص: 232،ت1.ينظر أيضا فرانسيسكو كود يرا في الفصل الخاص بابن مردنيش، FRANCISCO CODERA, decadencia y desaparicion de los Almoravides en Espana, ZARAGOZA, 1899, pp: 111. محمد عبد الله عنان ، دولة الإسلام في الأندلس عصر المرابطين و الموحدين، القسم الأول، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1411هـ / 1990م، ط2، ص: 366،365.

41. ـ ابن الخطيب، لسان الدين السلماني ، أعمال الأعلام أو تاريخ اسبانية الإسلامية ، تحقيق إ. ليفي بروفنسال، بيروت، لبنان، دار المكشوف، 1956، ط2، ص: 261.

42. ـ ابن الخطيب(لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد بن احمد السلماني) ت 776هـ، الإحاطة في أخبار غرناطة، م 2، شرح و ضبط و تقديم أ. د. يوسف علي طويل، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 1424هـ / 2003م، ط1، ص: 72.

43. ـ ابن الخطيب، كتاب أعمال الأعلام، ص:261.

44. ـ محمد عبد الله عنان ، دولة الإسلام في الأندلس العصر الثالث، القسم الأول ، ص: 366.

45. ـ ابن الخطيب، الاحاطة، م2، ص: 72.

46. ـ نفسه، ص: 72.

47. ـ ابن عذاري المراكشي ، البيان، ج4 ، ص: 73،74 .

48. ـ ابن القطان، نظم الجمان، ص:250 . ينظر أيضا ، ابن عذاري، البيان، ج4، ص: 73، 74. حسن علي حسن، نفسه، ص 201.

49. ـ البيدق أبو بكر بن علي الصنهاجي : أخبار المهدي بن تومرت و بداية دولة الموحدين ، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط، دار المنصور للطباعة و الوراقة، 1971،ص: 26 .ينظر حسن علي حسن، نفسه، ص: 201.

50. (1) . André julien Charles :Histoire de l'Afrique du Nord ,tome2 , payot deuxième édition, paris, 1964, p 86 .

51. ـ المراكشي ،عبد الواحد ، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان ، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ص: 241.

52. ـ ابن خلكان، الوفيات، ج7، ص: 123.

53. ـ مجهول، الحلل الموشية ، ص: 144.

54. ـ حمدي عبد المنعم حسين، التاريخ السياسي و الحضاري للمغرب و الأندلس في عصر المرابطين ، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص: 418. ينظر أيضا سعد زغلول عبد الحميد، نفسه، ص381. عبادة كحيلة، نفسه، ص: 107. ليفي بروفنسال، الإسلام في المغرب

و الأندلس، ترجمة السيد محمود عبد العزيز سالم و أ. محمد صلاح الدين حلمي، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1990، ص: 247، 248.

55. ـ البارودي ، رضوان ، دراسات و بحوث في تاريخ و حضارة المغرب و الأندلس، الاسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2007، ص: 204،203.

56. ـ حسن إبراهيم حسن، نفسه، ص: 342.

57. ـ حسن أحمد محمود، نفسه، ص: 359،358 .

58. ـ عبد الحميد حاجيات ، نفسه، ص:331.

59. ـ عنان محمد عبد الله ، دولة الإسلام في الأندلس، القسم الأول، ص: 410. ينظر أيضا عبادة كحيلة ، نفسه، ص: 107.

60. ـ مجهول ، الحلل الموشية، ص: 84، 85.

61. ـ حسن علي حسن ، نفسه، ص: 191. ينظر أيضا حسن أحمد محمود، نفسه، ص: 359.

62. (2). الزيري، التبيان، ص: 214.حسن أحمد محمود ، نفسه، ص: 411. حمدي عبد المنعم حسين ، نفسه، ص: 419.

63. ـ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، بيروت ، لبنان، مؤسسة الرسالة ناشرون، 1426هـ ـ 2005م، ط1، ص: 276.

64. ـ القادري بوتشيش، إبراهيم، إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي و تاريخه الاقتصادي والاجتماعي، بيروت، لبنان، دار الطليعة، 2002، ط1، ص: 154.

65. (65) ـ ابن خلدون، المقدمة، ص: 286، 287.

66. (66). القادري بوتشيش، إضاءات، ص: 154.

67. ـ القادري بوتشيش، إبراهيم، إضاءات ، ص: 158.

68. ـ ابن خلدون، المقدمة، ص: 287.

69. ـ ابن خلدون ، نفسه، ص: 287، 288.

70. ـ ابن خلدون، نفسه، ص: 288.

71. ابن خلدون، نفسه، ص: 288.